

SYRIA. LAWS, STATUTES, ETC.
QANUN AL-BALADIYAT

32101-062265184

79 79

893

il

7979.893.11

Syria. Laws, statutes, etc.

Qānūn al-baladīyāt

[illegible]

الجمهورية السورية

قانون

البلديات السوري

مع تعديلاته الأخيرة

بموجب مرسوم ١٧٢

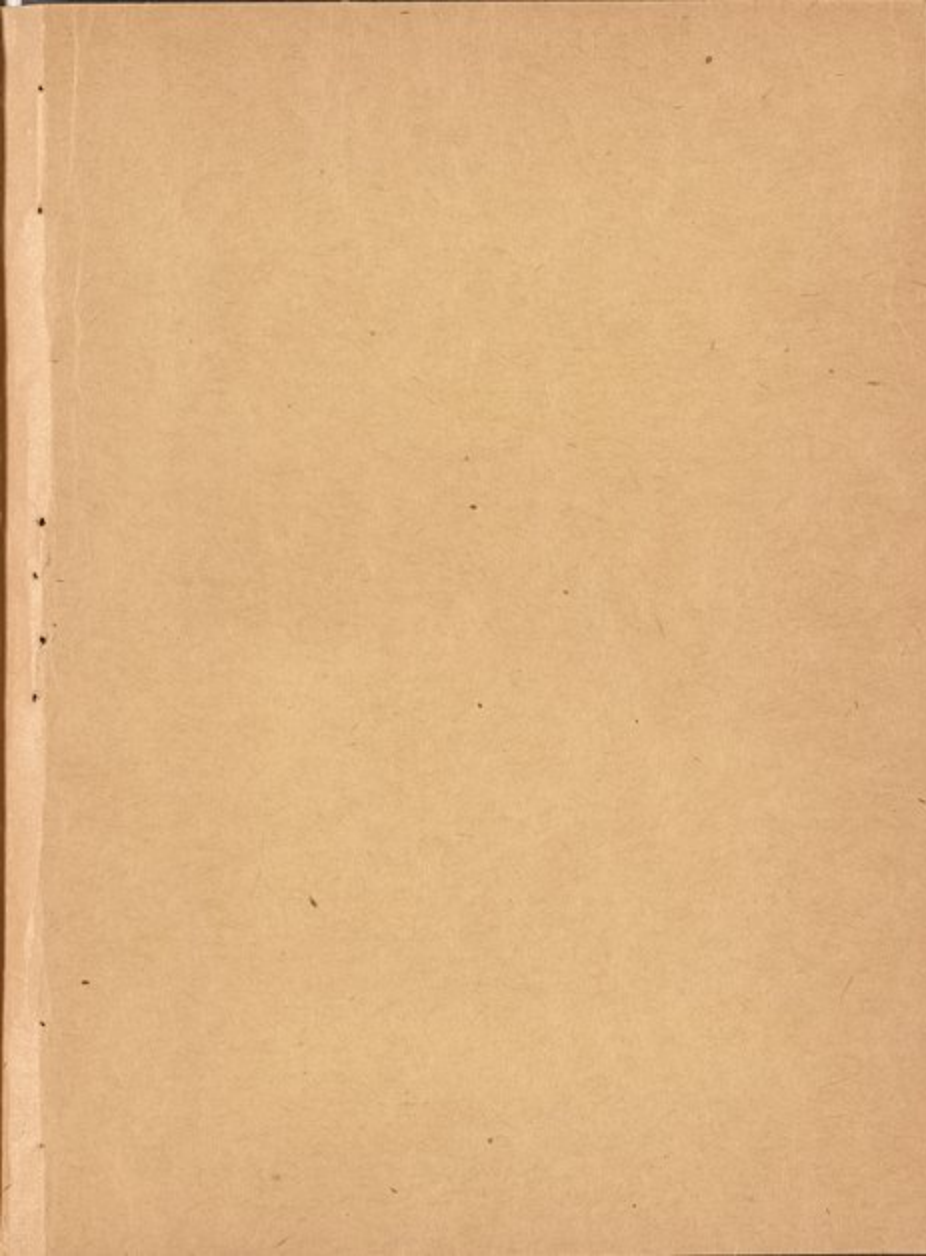


منشورات

مكتبة

محمد حسين النوري

دمشق - سنجق دار



Syria Laws, statutes, etc.
قانون

البلديات السوري

Qānūn al-baladīyat

مع تعديلاته الأخيرة

بموجب مرسوم ١٧٢



منشورات

مكتبة

محمد حسين النوري

دمشق هاتف ١٤٥٣٠

7979
893
.11

قانون رقم ١٧٢

تاريخ ٢٣ / ١ / ١٩٥٦

أقر مجلس النواب وأصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي :

اعطام عامة

مادة ١ - البلدية شخص اعتباري ذو استقلال مالي تقوم بجميع الاعمال المتعلقة بتنظيم منطقتها واصلاحها وتجميلها بطريقة فنية وهي تشرف على صيانة الصحة العامة وضمان الراحة والسلامة وتتخذ جميع التدابير اللازمة لتقديم المنطقة عمرانيا وصحياً واجتماعياً .

مادة ٢ - رأس البلدية رئيس يعاونه :

اولاً : مجلس بلدي

ثانياً : مكتب البلدية

ثالثاً : دوائر البلدية

مادة ٣ - من اختصاصات البلدية اتخاذ التدابير اللازمة لتأمين

الامور الآتية :

أ - اتخاذ التدابير المقتضاة لتنظيم المدينة وتجميلها

ب - وقاية الصحة العامة

ج - منع التسول والتشرد

د - نقاوة وسلامة المواد الغذائية والمواد الضرورية المتاجر بها
وتحديد شروط تموين الاهلين بها وتحديد الاسعار ومراقبتها
عند الحاجة .

هـ - المحافظة على الراحة العامة

و - تشجيع الثقافة والرياضة والكشفية

ز - تقدم المنطقة ورفاهية سكانها

ح - ادارة موارد البلدية ونفقاتها

ط - ادارة املاك البلدية واستثمارها

ي - استهلاك العقارات للنفع العام

مادة ٤ - تعطى الاولوية في المشاريع البلدية الى انشاء المجاري
واسالة المياه ووصل الكهرباء وتعميد الطرق الضرورية للأحياء
الفقيرة والكادحة .

مادة ٥ - تتولى اختصاص البلدية سلطتان احدهما تدعى سلطة
تقرير ومراقبة والثانية تدعى سلطة تنفيذ

مادة ٦ - يمارس سلطة التقرير والمراقبة المجلس البلدي
والمكتب البلدي .

مادة ٧ - يمارس سلطة التنفيذ رئيس البلدية بمعاونة
دوائر البلدية .

مادة ٨ - تمارس كل من السلطتين الاختصاص المعين لها في هذا
القانون وسائر القوانين المرعية .

مادة ٩ - آ - تقسم البلديات في الجمهورية السورية الى اربع
درجات :

الدرجة الاولى بلديتا دمشق وحلب .

الدرجة الثانية بلديات مراكز المحافظات الاخرى .

الدرجة الثالثة بلديات مراكز الاقضية والنواحي التي يزيد
عدد سكانها عن العشرة آلاف .

الدرجة الرابعة بلديات مراكز النواحي والقرى .

ب - تعدل حدود بلديات الدرجة الاولى والثانية بمرسوم يقترحه
وزير الداخلية بناء على قرار مشترك يتخذ من المجلس البلدي ومجلس
المحافظة ، كما تعدل حدود باقي البلديات بقرار من وزير الداخلية بناء
على قرار مشترك يتخذ في المجلس البلدي ومجلس ادارة القضاء المختص .

ج - على وزير الداخلية استصدار المراسيم والقرارات المشار اليها في الفقرة السابقة خلال مهلة لا تتجاوز الثلاثة اشهر .

مادة ١٠ - يجوز لوزير الداخلية استصدار مرسوم برفع او تنزيل البلدية درجة واحدة بالنسبة لوضعها المالي والاداري بناء على اقتراح مجلس المحافظة والقضاء .

مادة ١١ - تحدث بلديات الدرجة الرابعة وتلغي بقرار من وزير الداخلية على ان يراعى في الحالتين الوضع المالي والاداري .

مادة ١٢ - يحدد اعضاء المجلس البلدي على الشكل الآتي :

٢٤ عضواً لكل من بلديتي الدرجة الاولى

١٢ عضواً لكل من بلديات الدرجة الثانية

٨ أعضاء لكل من بلديات الدرجة الثالثة

٦ أعضاء لكل من بلديات الدرجة الرابعة

مادة ١٣ - مدة عضوية المجلس البلدي ثلاث سنوات .

الفصل الاول

الانتخابات

مادة ١٤ - في كل ما لا يخالف احكام هذا القانون تتبع في انتخابات البلديات الاحكام المتعلقة بالانتخابات العامة لمجلس النواب.

مادة ١٥ - تجري الانتخابات البلدية بموجب جداول انتخابية جديدة خاصة تنظم وفقاً للاحكام الواردة في قانون الانتخابات العامة على ان تتألف لجنة الاحصاء من :

الرئيس الاداري او من ينوب عنه رئيساً

ضابط الاحوال المدنية او مراقبها

عضو ينتدبه مجلس القضاء

عضوين

مادة ١٦ - تعلن الجداول الانتخابية لأول مرة خلال شهرين من تاريخ نفاذ احكام هذا القانون وتقبل الاعتراضات عليها ويماد النظر فيها وفقاً للاحكام الواردة في قانون الانتخابات العامة .

مادة ١٧ - بعد اكتساب الجداول الانتخابية الصفة القانونية تعطي البلديات كل ناخب بطاقة انتخابية واحدة مطبوعة وفقاً لنموذج موحد تضعه وزارة الداخلية .

مادة ١٨ - تحتوي البطاقة الانتخابية على اسم الناخب ووالده وكنيته ومحل اقامته ورقم مسكنه واسم الدائرة الانتخابية التي يحق له ممارسة حق الانتخاب فيها ورقم تسجيله المتسلسل في الجدول الانتخابي ويخصص على البطاقة محلان الاول لتوقيع رئيس البلدية وخاتمه الرسمي اشعاراً بمنحه البطاقة الانتخابية والثاني لتوقيع الناخب ويخطط ظهرها بشكل مربعات يستوعب كل منها خاتم لجنة الاقتراع وتوقيع رئيسها وتاريخ الاقتراع .

مادة ١٩ - تعطي البطاقات الانتخابية للانتخابات البلدية الاولى الى الناخبين جميعاً خلال شهرين من تاريخ اكتساب الجداول الانتخابية الصفة القانونية وتعطي للناخبين الذين اضيفت اسمائهم الى الجداول الانتخابية خلال شهر من تاريخ اكتسابها الصفة القانونية .

مادة ٢٠ - تسلم البطاقات الانتخابية مجاناً الى كل ناخب من الناخبين شخصياً بعد التثبت من هويته الشخصية والتأشير عليها اشعاراً بمنحها اليه واخذ توقيعه على ضبط اصولي وتسترد ممن حرم

من حق الانتخاب او منع عنه .

مادة ٢١ - تكلف البلديات بأن تفتح قبل موعد الاقتراع بسبعة ايام مراكز لتسليم البطاقات الانتخابية الى المتخلفين عن استلامها على ان تستمر على اعمالها حتى انتهاء موعد الاقتراع وان يتم تسليم البطاقات الى المتخلفين بموجب ضبط اصولي واستناداً الى قوائم منظمة مسبقاً تحتوي على اسماء المتخلفين وتسلسل اسمائهم في الجداول الانتخابية المعلقة على ابواب المراكز .

مادة ٢٢ - يعطى اصحاب البطاقات الانتخابية المفقودة او المثلثة بطاقات انتخابية جديدة يشار عليها انها بدل عن بطاقة انتخابية مفقودة .

مادة ٢٣ - يعاقب كل ناخب يقترع بأكثر من بطاقة انتخابية واحدة مستفيداً من تسجيله خطأ في اكثر من مركز اقتراع واحد او اكثر من دائرة انتخابية واحدة او مستفيداً من حصوله خطأ على اكثر من بطاقة انتخابية واحدة بالحبس من سنة اشهر حتى السنتين وبغرامة نقدية من خمسمائة ليرة الى الف ليرة .

مادة ٢٤ - على رئيس هيئة الاقتراع ان يثبت من وجود اسم الناخب في الجدول الانتخابي ومن هويته ويدقق بطاقته الانتخابية ويثبت من مطابقة محتوياتها على الجدول الانتخابي والهوية ويؤشر

على البطاقة الانتخابية ويسلمه مغلفاً انتخابياً مختوماً بخاتم المحافظة أو
القائمقامية وموقفاً عليه من رئيس الهيئة ويدعوه الى دخول الغرفة
السرية للممارسة حقه الانتخابي .

مادة ٢٥ - الناخبون الذين تضاف اسمائهم الى الجداول نتيجة
الاعتراض او بحكم صادر من المحاكم يسجل ذلك على بطاقتهم
الانتخابية وهؤلاء يمكن ان ينتخبوا بموجب البطاقة ولو لم ترد
اسماؤهم في الجداول الانتخابية على ان يثبت ذلك في آخر الجدول .

ماده ٢٦ - يسمح لحامل البطاقة الانتخابية ان ينتخب ولو لم
يوجد اسمه في الجدول الانتخابي المنوّه عنه في البطاقة والرقمة بارقام
الجدول المتسلسلة وتثبت هذه الاسماء في آخر الجدول ويسجل ضبط
باسماء المنتخبين المذكورين .

مادة ٢٧ - يشترط في المرشح لمعضوية المجلس البلدي الشروط
الواردة في قانون الانتخابات العامة مضافاً اليها ما يلي :

١ - ان يكون محسناً القراءة والكتابة في بلديات الدرجة الاولى
والثانية والثالثة ويقرأ ويكتب في بلديات الدرجة الرابعة .

٢ - ان يكون مسجلاً في سجلات المنطقة البلدية منذ اكثر من

سنة اشهر

٣ - ان لا يكون موظفاً او مستخدماً في دوائر الدولة او البلديات
او المؤسسات العامة او الادارات العامة

٤ - ان لا يكون رئيساً او مديراً او عضواً في مجلس ادارة
شركة ذات امتياز لمصلحة عامة او لمصلحة خاصة تتعلق بمنطقة
البلدية او محامياً عاماً لها او موظفاً فيها .

٥ - ان لا يكون مديراً عاماً او رئيساً او عضواً في مجلس ادارة
شركة مساهمة مغفلة او محامياً عاماً لها .

٦ - ان لا يكون ملتزماً لاشغال البلدية او متعهداً لتقديم
لوازمها .

٧ - لا يجوز الجمع بين عضوية المجالس البلدية وبين عضوية
المجلس النيابي او مجلس المحافظة او مجلس المحافظة او مجلس ادارة
القضاء .

مادة ٢٨ - تتبع في تقديم الترشيح لعضوية المجالس البلدية وقبوله
والاعتراض عليه واذاعة النشرات الانتخابية الاصول المنصوص
عليها في قانون الانتخابات العامة على ان يمارس مدير الناحية ضمن
ناحيته الاختصاص المخول للقائم مقام بموجب القانون المشار اليه .

مادة ٢٩ - تشكل كل بلدية منطقة انتخابية

مادة ٣٠ - تتبع في تقسيم المنطقة الانتخابية الى مراكز اقتراع والاعتراض عليها الاصول المنصوص عليها في قانون الانتخابات العامة مع مراعاة عدم التقيد بالحد الأدنى للناخبين في كل مركز المعين في القانون المذكور .

مادة ٣١ - يحدد موعد الانتخاب لكل بلدية من بلديات الدرجتين الاولى والثانية بقرار من وزير الداخلية وبلديات الدرجتين الثالثة والرابعة بقرار من المحافظ المختص .

مادة ٣٢ - تجري عمليات الاقتراع في كل بلدية في يوم واحد منذ الساعة السابعة حتى الساعة العشرين واذ ذاك تعتبر العمليات منتهية حكماً .

مادة ٣٣ - ينتخب ناخبوا المنطقة البلدية الواحدة عدداً من المرشحين يساوي العدد المخصص لتلك المنطقة

مادة ٣٤ - أ - تنظم هيئات الاقتراع في كل مركز محضراً بنتيجة اعمالها وترسله فوراً الى اللجنة المركزية

ب - تتألف اللجان المركزية في مراكز المحافظات من المحافظ وعضوية النائب العام وقاض ، وفي مراكز الاقضية من القائم مقام وقاضي الصلح واحد اعضاء مجلس القضاء وفي مراكز النواحي والقرى من مدير الناحية ومعلم ومختار يختارهما مدير الناحية .

ج - تجتمع اللجان المركزية فور استلام المحاضر من مراكز الاقتراع فتحصي النتائج وتنظم محضراً اجمالياً وتعلن النتائج النهائية فور انتهائها وترفع صورة عن هذا المحضر الى وزير الداخلية فيما يتعلق ببلديات الدرجتين الاولى والثانية والى المحافظ فيما يتعلق ببلديات الدرجتين الثالثة والرابعة .

مادة ٣٥ - يصنف المرشحون في كل منطقة بحسب عدد الاصوات التي نالها كل منهم ويعتبر فائزاً بعضوية المجلس البلدي من نال اكثر من غيره من اصوات المقترعين الصحيحة في تلك المنطقة وعند تساوي الاصوات بين مرشحين او اكثر يختار احدهم بالقرعة ويعتبر المرشحون في كل منطقة اعضاء بالتزكية اذا كان عددهم لا يتجاوز عدد الاعضاء المخصص لتلك المنطقة وفي هذه الحالة لا يجري التصويت.

مادة ٣٦ - يصدر وزير الداخلية خلال خمسة ايام من تاريخ وصول المحاضر النهائية اليه قرارات بتسمية المرشحين الفائزين من اعضاء المجالس البلدية للدرجتين الاولى والثانية كما يصدر المحافظ قرارات بتسمية المرشحين الفائزين اعضاء في المجالس البلدية للدرجتين الثالثة والرابعة .

مادة ٣٧ - فور صدور قرار تسمية اعضاء المجالس البلدية تدعى هذه المجالس بقرار من وزير الداخلية في العاصمة وبقرار من المحافظ

في بلديات الدرجة الاولى والثانية وبقرار من القائمقام في بلديات
الدرجة الثالثة والرابعة لدورة استثنائية تعقد لانتخاب رئيس البلدية
ويرأس هذه الجلسة اكبر الاعضاء سنأ .

مادة ٣٨ - ينتخب المجلس البلدي رئيساً للبلدية ونائباً للرئيس
من بين اعضائه باكثرية الاصوات المطلقة واذا لم تحصل هذه
الاكثرية فيكتفى بالاكثرية النسبية في المرة الثانية وفي حال
تساوي الاصوات للمرة الثانية يرجح حامل الشهادة الاعلى والا
فالاكبر سنأ .

مادة ٣٩ - آ - يصدر وزير الداخلية خلال خمسة ايام قراراً
باعلان انتخاب رؤساء بلديات الدرجة الاولى والثانية ويصدر المحافظ
قراراً باعلان رؤساء بلديات الدرجتين الثالثة والرابعة ويسمى رئيس
بلدية دمشق أمين العاصمة ويمارس اختصاص رؤساء البلديات الواردة
في هذا القانون .

ب - يتولى وزير الداخلية الصلاحيات الواردة في هذا القانون
الممنوحة الى المحافظين فيما يتعلق باعمال امانة العاصمة .

مادة ٤٠ - مدة رئاسة البلدية ثلاث سنوات

مادة ٤١ - تكف يد رئيس البلدية حكماً بقرار من المجلس البلدي

في الحالتين الاتيتين :

١ - اذا احيل الى القضاء بنتيجة جرم ناشيء عن ممارسة الوظيفة

٢ - اذا اوقف من قبل القضاء

مادة ٤٢ - تسقط سفة عضوية المجلس البلدى حكماً عن الرئيس والاعضاء بقرار من المجلس البلدى في الحالات التالية :

١ - اذا فقد احدهم شرطاً من شروط المرشح لعضوية المجلس

البلدى

٢ - اذا حكم على احدهم من قبل القضاء بجرم ناشيء عن ممارسة الوظيفة او حكم عليه بجنحة شائنة .

٣ - اذا تأبد بتقارير المفتشين اهمال الرئيس لواجباته المعينة في القوانين او امتنع عن اداؤها .

يطلب وزير الداخلية من المجلس البلدى اتخاذ قرار بتنحية رئيس البلدية عن الرئاسة وعلى المجلس البلدى خلال خمسة عشر يوماً ان يتخذ قراراً بالتنحية او عدها .

ان قرار رفض طلب وزير الداخلية تنحية الرئيس يكون قابلاً للاعتراض لدى المحكمة العليا من قبل المرجع الاداري .

الفصل الثاني

سبر المجلس البلدي

مادة ٤٣ - ١ - تجتمع المجالس البلدية كل سنة في ثلاث دورات عادية مدة كل منها خمسة عشر يوماً الاولى تبدأ في اول يوم ثلاثاء من شهر نيسان والثانية في اول يوم ثلاثاء من شهر آب والثالثة في اول يوم ثلاثاء من شهر كانون الاول ويمكن تعديد الدورة الى شهر بقرار يصدره رئيس البلدية ويمكن دعوة المجلس البلدي لدورات استثنائية وتكون الدعوة في الدرجتين الاولى والثانية بقرار يتخذه وزير الداخلية او رئيس البلدية وللدرجتين الثالثة والرابعة بقرار يصدره المحافظ ذو العلاقة او رئيس البلدية يحدد في قرار الدعوة لدورة استثنائية تاريخ ابتدائها وانتهائها وجدول اعمالها .

٢ - يتحتم دعوة المجلس البلدي لدوره استثنائية اذا طلبت اكثرية اعضائه ذلك على ان يجتمع المجلس في المدة التي حددها

الطلب لبحث جدول الاعمال الوارد ذكره في هذا الطلب .

مادة ٤٤ - يرأس جلسات المجلس البلدي رئيس البلدية و اذا
حال حائل دون ذلك فيرأس جلسات المجلس نائب الرئيس وفي حال
غيابهما معاً يرأس الجلسات اكبر الاعضاء منها .

يتولى رئيس الجلسة ضبط النظام وفقاً لنظام داخلي يصدر بقرار
من وزير الداخلية

مادة ٤٥ - جلسات المجلس البلدي سرية .

يقوم امين السرية بمهمة المقرر في المسائل المعروضة على المجلس
البلدي للمناقشة فيها ولا يشترك بالتصويت ويمكن لرئيس البلدية ان
يدعو اي رئيس دائرة او اي موظف من موظفي البلدية او اي
شخص آخر لحضور جلسات المجلس البلدي والتكلم فيها .

مادة ٤٦ - لا تعتبر الجلسة الاولى قانونية الا بحضور اكثرية
الاعضاء المطلقة و اذا لم يحصل النصاب تؤجل الجلسة ويدعى
الاعضاء الى اجتماع ثان بعد اربع وعشرين ساعة على الاقل وتكون
الجلسات التالية قانونية مهما كان عدد الاعضاء الحاضرين بالنسبة لجدول
الاعمال المعروض في الجلسة الاولى .

مادة ٤٧ - آ - تتخذ قرارات المجلس البلدي باكثرية اصوات

الاعضاء الحاضرين واذا تساوت الاصوات فيكون صوت الرئيس مرجحاً .

ب - يجري التصويت بطريقة السرية الاقتراع العلني ولا يجوز التصويت بالوكالة .

ج - يلجأ الى الاقتراع السري كلما طلب الرئيس او ثلث اعضاء المجلس .

واذا تساوت الاصوات فيعاد الاقتراع بطريقة الاقتراع العلني .

مادة ٤٨ - ينظم ضبط اكل جلسة بمعرفة موظفين يضعهم الرئيس تحت تصرف المجلس ويسجل في الضبط تاريخ افتتاح الجلسة واسماء الحاضرين من الاعضاء والغائبين كما انه يجب ان يذكر فيه نص القرارات التي اتخذت في الجلسة ويوقع الضبط من الرئيس وجميع الاعضاء الحاضرين ويحق للمخالف تبين اسباب مخالفته .

يقراً ضبط كل جلسة في بدء الجلسة التي تليها ويمكن ان ينقح الضبط المذكور اثناء قراءته على انه يمكن في الحالات المستعجلة تنظيم الضبط واقراره اثناء الجلسة كما انه يجب ان ينظم محضر آخر جلسة للدورة وان يقر قبل اختتام الدورة في تلك الجلسة .

تسجل المحاضر في سجل خاص برقمه ويوقعه الرئيس وامين السر

في بلديات الدرجتين الأولى والثانية — والرئيس وكتاب البلدية في بقية البلديات .

مادة ٤٩ - يمكن المجلس البلدي ان يعين لجائاً ينيظ بها درس المسائل التي تعرض عليه لدرسها ولا يدفع تعويض عن جلسات هذه اللجان لمن كان عضواً في المجلس البلدي او موظفا في البلدية .

مادة ٥٠ - تعطي نسخة مصدق عليها من امين السر او الكاتب عن كل قرار من قرارات المجلس البلدي او قرار من قرارات الرئيس مقابل رسم قدره خمسمائة قرش سوري تدفع لصندوق البلدية ذات العلاقة ويعفى منه حاملو شهادة فقر الحال القانونية .

مادة ٥١ - كل عضو دعي الى الاجتماع وتخلف عن حضور خمس جلسات متوالية بدون سبب مشروع يعتبر مستقيلاً حكماً ويعلم المرجع الاداري المختص بقرار سقوط صفة العضوية عنه ويكون هذا القرار قابلاً للاعتراض لدى القضاء الاداري خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ ابلاغه العضو صاحب العلاقة ويسقط حق المتخلف من تعويض الدورة .

تقدم استقالة عضو المجلس البلدي الى رئيس البلدية وتصبح نهائية حين تسجيلها في ديوان البلدية .

مادة ٥٢ - اذا شغل ثلث اعضاء المجلس البلدي وكانت المدة
الباقية للمجلس تتجاوز الستة اشهر يجري انتخاب ملء المقاعد
الشاغرة خلال شهرين .

يقوم الاعضاء الموظفون في المكتب البلدي باعماله اذا كانت المدة
الباقية للمجلس لا تتجاوز الستة اشهر وكانت مراكز اعضاء المجلس
البلدي كلها شاغرة وتخضع اعمال المكتب في هذه الحالة الى موافقة
السلطة الادارية المختصة ، اما اذا استقال اكثر من ثلث اعضاء
المجلس البلدي وكانت المدة الباقية للمجلس لا تتجاوز الستة
اشهر فينتخب الاعضاء الباقون اعضاء من بينهم لانعام نصاب
المكتب البلدي .

مادة ٥٣ - تحدد تمويزات الدورات العادية والاستثنائية
لاعضاء المجالس البلدية بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على
اقتراح وزير الداخلية في بلديات الدرجتين الاولى والثانية وبقرار
من وزير الداخلية بناء على اقتراح المحافظ في بقية البلديات وتثبت
التموييزات المذكورة في موازنة البلدية وتصرف من صندوقها .

الفصل الثالث

اختصاص المجالس البلدية

مادة ٥٤ - يتخذ المجلس البلدي قراراته في جميع المسائل المتعلقة بالبلدية ضمن نطاق هذا القانون والانظمة النافذة وهو يقرر بنوع خاص :

١ - الموازنة

٢ - المصادقة على قطع الحسابات

٣ - نقل اعتمادات الموازنة من فصل الى فصل آخر .

٤ - وضع المخطط العمراني وتعديله

٥ - وضع نظام الابنية وتعديله

٦ - عقد القروض

٧ - المشاريع العمرانية التي يجب اقرارها بالموازنة

٨ - انشاء الشوارع والساحات والغاؤها وتقويمها وتعديلها

وتوسيعها وتصنيفها وتسميتها وانشاء الحدائق والاسواق والمساح والمداخن والغاؤها وانشاء اماكن اللهو والرياضة والثقافة والمستشفيات والمستوصفات ومختبرات قمع الغش والمعاهد والملاجيء الخيرية .

٩ - وضع تعرفه الرسوم البلدية وتعديلها ضمن الحدود المنصوص عليها في القوانين .

مادة ٥٥ - لا يمكن للمجلس البلدي ان يمارس اختصاصه الا بطريقة المناقشة في جلسة قانونية ويجب ان تكون قراراته معللة .

مادة ٥٦ - لا يجوز المجلس البلدي ان يتنازل عن صلاحياته الى مكتب البلدية او رئيسها .

مادة ٥٧ - آ - ترسل قرارات المجلس البلدي الى المحافظ اذا كانت صادرة عن المجالس البلدية في بلديات الدرجتين الاولى والثانية والى القائم مقام اذا كانت صادرة عن المجالس البلدية في بقية البلديات .

ب - تخضع القرارات المشار اليها في الفقرتين ٤ و ٥ من المادة ٥٥ الى موافقة وزيرى الداخلية والاشغال العامة وتخضع القرارات المشار اليها في الفقرة الاولى من المادة ٥٥ الى تصديق المحافظ او القائم مقام .

تصبح القرارات المشار اليها في الفقرات ١ و٤ و٥ و٦ قطعية خلال شهر من وصولها الى السلطات المذكورة اعلاه اذا لم تقترن بموافقتها او مخالفتها .

ج - يحق للمرجع الاداري المختصر ان يطلب الى المجلس البلدي اعادة النظر في قراراته لاسباب معالة خلال اسبوع من وصولها اليه فاذا اصر المجلس على قراره السابق حق للمرجع الاداري المختص الطعن في القرار امام المحكمة العليا التي لها وحدها حق تقرير وقف التنفيذ .

الفصل الرابع

السلطة التنفيذية

رئيس البلدية

مادة ٥٨ - يتولى رئيس البلدية بصفته رئيس السلطة التنفيذية في البلدية الاختصاصات الآتية :

١ - يدير دائرة البلدية ويشرف عليها .

٢ - يدير واردات البلدية واموالها وعقاراتها ويراقب حساباتها ويقوم بجميع الاعمال اللازمة لصيانة حقوقها .

٣ - يحضر ويقدم للمجلس البلدي في بدء كل دوره تقريراً عن الادارة في خلال الفترة التي مرت بين الدورة الحالية والدورة السابقة وينظم مشروع موازنة البلدية وبرنامج المشاريع المنوي تطبيقها خلال سنة الموازنة ويهيئ ملاك موظفي البلدية ونظام مستخدميها وعمالها.

٤ - يكون الأمر في صرف الموازنة فيعقد النفقات ويشرف عليها ويعطى حوالات بصرفها .

٥ - يجري عقود الإيجار والبيع وقبول الهبات والأشياء الموصوفة بها عندما تكون هذه العقود قد رخص بها وفقا لحكم هذا القانون .

٦ - يجري المشتريات والاتفاقات وعقود الشراء والبيع والالتزامات ويراقب الأعمال التي تنفذ لحساب البلدية ويستلمها وفقا للأنظمة المرعية الاجراء .

٧ - يمثل البلدية امام المحاكم واذا تعارضت مصلحته مع مصلحة البلدية فيقوم مقامه في تمثيل البلدية اكبر الاعضاء سنا .

٨ - يصدر الاوامر باتخاذ التدابير المحلية في المسائل الموكلة الى عنايته وسلطته بموجب القوانين والأنظمة .

٩ - يؤمن تموين منطقة البلدية من المواد الغذائية والمواد الضرورية والماء الصالح للشرب وسواها من الحاجات الضرورية الحيوية العاجلة .

١٠ - يعين بالاتفاق مع مكتب البلدية المواد التي تعتبر مواد غذائية ضرورية والمواد الاخرى التي تعتبر حاجات ضرورية ويحدد تعرفه اسعار هذه المواد بعد اخذ رأي المكتب البلدي .

١١ - يتخذ التدابير اللازمة لتشجيع الثقافة والرياضة والكشفية ومنع التسول والاستجداء والتشرد ومنع ضرر المجانين والذين هم في حال قد تمس بالآداب او بسلامة الاشخاص والاشياء .

١٢ - يتخذ التدابير اللازمة لتدارك الحوادث التي قد تقع بسبب انطلاق الحيوانات المضرّة او الكاسرة ومعالجتها .

١٣ - يؤمن جمع وتوزيع المساعدات اللازمة لاعانة ضحايا الآفات والنكبات كالحريق وطفيان المياه والامراض الوبائية والمعدية والزلازل وغيرها .

١٤ - يقوم بالمحافظة على الراحة والسلام والصحة بشرط مراعاة الاختصاصات التي تمنحها القوانين والانظمة للشروط والدرك ودوائر الصحة العامة ، وتشتمل هذه الاختصاصات بنوع خاص مايلي :

أ - كل ما يتعلق بتأمين السير وتسهيل التجول في الشوارع والإرصقة والساحات وكل ما يتعلق بالتنظيم والانارة ورفع الانقاض والاقذار وهدم المباني المتداعية واصلاحها .

ب - تنظيم قبيل الموتى وسير الجنازات والدفن وانشاء المقابر والغائبين .

ج - فرض الوسائل اللازمة للصحة والسلامة والسهولة والراحة

في العقارات المعدة للسكن واما كمن الاجتماع وبنوع عام كل الوسائل المتعلقة بمخالفات انظمة اشغال الطرقات .

د - مراقبة الفنادق والدور التي تؤجر غرفا مفروشة وكذلك دور البغاء والمقاهي والمطاعم والافران وجميع المحلات التي يجري فيها تعاظمي بيع المأكولات والمشروبات من حيث توفر اسباب النظافة وتأمين الراحة فيها .

هـ - الاهتمام باتخاذ وسائل الوقاية من الحريق وطغيان المياه ومراقبة الاماكن التي يجري فيها تعاظمي تجارة المواد المشتعلة والمحروقات وتحديد الكميات المسوح بوضعها في تلك المحلات والامر باتخاذ الوسائل الوقاية الواجبة عليها وانشاء مستودعات بلدية تستودع فيها بصورة اجبارية المواد القابلة للاشتعال والمحروقات .

و - فرض ما يلزم من وسائل النظافة والراحة والصحة في وسائل النقل العمومي .

ز - كل ما يختص بضابطة الاماكن المضرة بالصحة والمقلقة الراحة العامة كاعطاء الرخص بها ومراقبتها وسحب الرخص واقفال المحال وتوقيف العمل ومعاينة اصحابها مع مراعاة الاحكام النافذة بشأنها .

- ح - كل ما يختص باتخاذ الوسائل اللازمة لتأمين نقاوة وسلامة المواد المعدة للتجارة وعلى الاخص المواد الغذائية الضرورية .
- ط - كل ما يختص باتخاذ الوسائل اللازمة لتأمين صحة معاملات الوزن والكيل والمقياس وتطبيق الاحكام المتعلقة بالنظام المتري.
- ي - كل ما يختص بحماية المناظر الطبيعية والآثار التاريخية بالاشتراك مع مصلحة الآثار وصيانة وتوسيع الاماكن المشجرة .
- ك - كل ما يختص بمراقبة اعمال اليانصيب .
- ل - كل ما يختص بضابطة المياه ونظامها .

مادة ٥٩ - يتولى امين العاصمة السلطات الممنوحة لمحافظة المحافظات في القوانين المتعلقة بالمخاتير ومجالس الاحياء ويخضع لسلطة وزير الداخلية عندما يتولى الاختصاصات التي تخولها القوانين والانظمة لمحافظة المحافظين وبموجب عام في كل مرة يعمل فيها كممثل للدولة او يمارس سلطة التنفيذ في البلدية .

مادة ٦٠ - يمارس رئيس البلدية عمله اما باصدار قرارات او بطريقة المراسلات او التعاليم او العقود والشراء وسائر الاعمال المشابهة لها ولا يجوز ادخال تعديل على اعمال الرئيس الا باعمال من نوعها .

مادة ٦١ - تكون للقرارات التي يتخذها الرئيس بالمسائل التابعة لاختصاصه في داخل منطقة البلدية صفة الالتزام التي لشرائع الدولة وانظمتها .

يجب اطلاع الاهلين على القرارات بواسطة رئيس البلدية او امين السر بطريقة النشر اذا كان لها صفة تنظيمية وبطريقة ابلاغها الى الافراد اذا كان لها صفة خاصة .

ماده ٦٢ - يمسك سجل خاص لتدوين جميع القرارات التي يتخذها الرئيس ويذكر في السجل بآخر كل قرار حسب الاقتضاء اذا كان هذا القرار قد نشر او بلغ وكيفية النشر والتبليغ .

مادة ٦٣ - يمكن لرئيس البلدية في بلديات الدرجتين الاولى والثانية ان يفوض امين السر بالتوقيع عنه ويقوم مقامه عند غيابه بصورة مؤقتة لا تتجاوز الاسبوع احد اعضاء المجلس البلدي يسميه رئيس البلدية واذا تجاوزت مدة الغياب الاسبوع فينتخب المكتب البلدي وكيعلا عنه من بين اعضاء المجلس

مادة ٦٤ - آ - ترسل القرارات التي يتخذها الرئيس الى المحافظ اذا كانت صادرة عن المجالس البلدية في بلديات الدرجتين الاولى والثانية والى القائمقام اذا كانت صادرة عن المجالس البلدية في بقية البلديات

ب - تسري على قرارات رئيس البلدية الاحكام المنصوص عنها
في الفقرة (ج) من المادة ٥٧ من هذا القانون .

مادة ٦٥ - في كل مرة يكون لرئيس البلدية او لاحد اقربائه او
انسابه حتى الدرجة الثالثة مصلحة خاصة في قضية عرضت على
المجلس البلدي يحل اكبر الاعضاء سناً محل الرئيس في رئاسة جلسة
المجلس البلدي .

مادة ٦٦ - اذا شغل منصب رئيس البلدية لاني سبب كان يدعى
المجلس لانتخاب رئيس له خلال عشرة ايام حسب الاصول الواردة
في هذا القانون

الفصل الخامس

مطاب البلديةات

مادة ٦٧ - تتألف المكاتب البلدية من :

رئيس البلدية رئيساً

نائب الرئيس المنتخب

خمسة اعضاء ينتخبهم المجلس البلدي من بين اعضائه

امين السر

مدير الشؤون الادارية اعضاء

رئيس الدائرة الفنية

رئيس الدائرة المالية

رئيس الدائرة الصحية

في بلديتي الدرجة الاولى

رئيس البلدية رئيساً

نائب الرئيس المنتخب

اربعة اعضاء ينتخبهم المجلس البلدي من بين اعضائه

امين السر

مدير الشؤون الادارية اعضاء

رئيس الدائرة الفنية

رئيس الدائرة المالية

رئيس الدائرة الصحية

في بلديات الدرجة الثانية

ومن :

رئيس البلدية رئيساً

نائب الرئيس المنتخب

ثلاثة اعضاء ينتخبهم المجلس البلدي من بين اعضائه

مهندس القضاء في حال وجوده اعضاء

طبيب القضاء

محاسب البلدية

في بلديات الدرجة الثالثة

ومن :

رئيساً

رئيس البلدية

نائب الرئيس المنتخب

عضوين ينتخبهم المجلس البلدي من بين اعضائه

اعضاء

محاسب البلدية

معلم يتدبه مدير المعارف

في بلديات الدرجة الرابعة

مادة ٦٨ - تجتمع هذه المكاتب في يوم معين من كل اسبوع في دائرة البلدية وكلما دعت الضرورة لاجتماعها وتدرس جميع القضايا المتعلقة بدائرة البلدية التي يعرضها عليها الرئيس وهي تتجمع بالاختصاص الآتي :

١ - ادارة املاك البلدية

٢ - تعيين شروط الايجار التي تزيد مدتها عن سنة .

٣ - بيع فضلات الطرق ومجاري المياه الملقاة .

٤ - تحديد تعرفه النقل العمومي داخل منطقة البلدية .

٥ - دفاتر شروط المشاريع العمرانية .

٦ - تعيين تخصيص وجهة الاملاك العامة للبلديات وادخالها بالاملاك

البلدية الخاصة .

- ٧ - نفل الاعتمادات من مادة الى مادة ضمن الفصل الواحد .
 - ٨ - تحديد درجات المحلات التي تؤخذ الرسوم على اساسها .
 - ٩ - اقرار الاستملاك .
 - ١٠ - اقرار تطبيق قانون التنظيم واقرار جداول التخمين .
 - ١١ - قبول الهبات والوصايا .
 - ١٢ - اجراء المناقصات والمزايدات .
 - ١٣ - المناقشة في القضايا المقامة من البلدية او عليها واتخاذ مايلزم من التدابير بشأنها .
 - ١٤ - تصديق العقود التي يجرها الرئيس بالتراضي .
 - ١٥ - شراء عقارات للبلدية او بيع عقاراتها .
 - ١٦ - انشاء مبان جديدة .
- ترسل القرارات المتخذة من قبل المكتب البلدي في بلديات الدرجتين الاولى والثانية الى المحافظ المختص وفي باقي البلديات الى القائم مقام خلال اسبوع من تاريخ صدورها تسري على القرارات الصادرة عن المكاتب البلدية الاحكام المنصوص عنها في الفقرة ج من المادة (٥٧) من هذا القانون .
- مادة ٦٩ - لا تكون جلسات المكاتب البلدية علنية غير انـ

يجوز لرئيس البلدية أن يرخص في حضورها لكل شخص يرى حضوره مفيداً .

مادة ٧٠ - لا تكون جلسات المكاتب البلدية قانونية إلا بحضور
أكثرية أعضائها وبعد إبلاغهم موعد الجلسة مع جدول الأعمال
قبل ٢٤ ساعة من موعد الاجتماع .

مادة ٧١ - تتخذ قرارات المكاتب البلدية بأكثرية الأصوات
فيكون صوت الرئيس مرجحاً إلا في الاقتراع السري .

مادة ٧٢ - لمكاتب البلدية تكليف لجان فرعية لدرس القضايا
بدون تعويض .

الفصل السادس

الدوائر البلدية

مادة ٧٣ - تؤلف الدوائر البلدية في بلديات الدرجتين الاولى والثانية من :

دائرة الشؤون الادارية

دائرة الشؤون المالية

الدائرة الفنية

الدائرة الصحية

مادة ٧٤ - تعين المصالح والشعب التي تتألف منها كل دائرة من الدوائر المذكورة في المادة السابقة في ملاك موظفي البلدية .

مادة ٧٥ - يحدد اختصاص الدوائر المذكورة ومصالحها وشعبها بقرارات تصدر عن المجالس البلدية

مادة ٧٦ - آ يعين رؤساء الدوائر المذكورة في المادة (٧٣) في
بلديات الدرجة الاولى والثانية والثالثة بقرار من وزير الداخلية
بناء على اقتراح رئيس البلدية المختص وضمن الاحكام الواردة في القانون
رقم (٢٠٨) تاريخ ٢ / ٨ / ١٩٥٤ .

ب - يعين بقية موظفي البلديات في بلديات الدرجة الاولى والثانية
والثالثة بقرار من رئيس البلدية ضمن الاحكام الواردة في القانون
رقم (٢٠٨) تاريخ ٢ / ٨ / ١٩٥٤ .

ج - يعين موظفو بلديات الدرجة الرابعة بقرار من رئيس البلدية
وفقاً للشروط المعينة في قانون موظفي الدولة الاساسي .

مادة ٧٧ - تحدد دوائر بلديات الدرجتين الثالثة والرابعة في
ملاكاتها ويعين رؤساؤها بقرار من المحافظ .

مادة ٧٨ - تؤاف شرطة البلديات في الدرجتين الاولى والثانية
جزءاً من شرطة الدولة ويحدد عددها في ملاك البلدية وتخضع
للائظمة المسلكية التي تصدرها مديرية الشرطة العامة . توضع فرق
شرطة البلديات المذكورة تحت تصرفها من قبل المديرية العامة
للشرطة والامن العام بالاتفاق مع رؤساء البلديات .

لا يجوز نقل افراد هذه الفرق او عزلهم او معاقبتهم او ترفيعهم او

مكافأهم أو اتخاذ أي تدبير يتعلق بأوضاعهم المسكنية إلا بموافقة رؤساء البلديات المختصين . إذا رأي رئيس البلدية مصلحة في نقل أحد أفراد الشرطة البلدية منها فعلى المديرية العامة للشرطة والأمن تلبية طلبه .

مادة ٧٩ - يمكن استخدام شرطة بلدية في بلديات الدرجتين الثالثة والرابعة ويجري تعيينهم مباشرة من قبل رؤساء البلديات المذكورة وفقاً للأنظمة المتبعة في تعيين شرطة الدولة .

الفصل السابع

املاك البلدية

مادة ٨٠ - ان اموال البلدية المنقولة وغير المنقولة غير قابلة للحجز لأي سبب كان اما الديون التي للبلدية ورسومها ومواردها منها كان نوعها فلا يجوز حجزها الا في حالة استيفاء الاقساط المستحقة من القروض التي منحتها اياها الدولة او كفلتها ويمكن ان تكون موضوعا لتقاص بترخيص من المكاتب البلدية .

مادة ٨١ - تقوم البلدية بتأمين ما تحتاج اليه من لوازم واشغال ونقلات بعقود بعد ان تعلن عن حاجتها وتدعو الى المزاومة من اجلها وفق الانظمة المرعية في دوائر الدولة . على انه يمكن الاتفاق على الاشغال او التوصيلات او شراء اللوازم بالتراضي بناء على مذكرة او قائمة بها اذا كانت قيمتها لا تزيد عن (٦٠٠) ليرة سورية

بلديات الدرجتين الاولى والثانية و (٣٠٠) ايرة بلديات الدرجتين
الثالثة والرابعة .

مادة ٨٢ - في كل ما لم ينص عليه في المادة السابقة تتبع الاحكام
المرعية في دوائر الدولة المتعلقة بالشراء والتعاقد والمزاومة .

مادة ٨٣ - يجوز التعاقد بالتراضي دون تحديد المبلغ في الاحوال
المحددة فيما يلي :

١ - في الاشياء المحصور صنعها باصحاب شهادات اختراع او
استيراد فقط دون مساوم

٢ - في الاشياء التي لا توجد الا عند شخص واحد .

٣ - في الاشغال والمصنوعات الفنية الدقيقة التي لا يمكن ان
يعهد بصنعها الا لفنانين مشهود لهم .

٤ - في الاستثمارات والمصانع والاشياء المطلوب تقديمها على سبيل
التجربة فقط .

٥ - في الاشياء المطلوب تقديمها او النقلات او الاشغال التي لم
يقدم بها اي عرض كان في المناقصات او التي لم يعرض بشأنها الا
اسعار لا يمكن قبولها .

٦ - في الاشياء المطلوب تقديمها والنقلات والاشغال التي لا تتحمل

المهل اللازمة للمناقصه بسبب وجوب الاسراع لظروف القاهرة .
لا يمكن تطبيق حكم هذه المادة الا بعد المذاكرة في المكاتب
البلدية واتخاذ قرار موافق تذكر فيه الاسباب التي حدثت بانباع
طريقة التعاقد بالتراضي .

الفصل الثامن

الدعاوى التي تقام ضد البلدية وعليها

ماده ٨٤ - يدعى المكتب البلدي للمناقشة مسبقاً بشأن الدعاوى التي تقام من البلدية على انه يتحتتم على رئيس البلدية بدون ترخيص مسبق من المكتب ان يقوم بكل عمل احتياطي او كل عمل مؤقت مانع من قوط الحقوق او لقطع مرور الزمن .

الفصل التاسع

موازنة البلديات

مادة ٨٥ - تقسم موازنة البلدية الى موازنة عادية وموازنة استثنائية .

مادة ٨٦ تتألف موارد البلدية العادية من :

- ١ - الحصص والاجزاء المئوية التي تجبها الدولة لصالح البلديات او تخصصها لها من بعض الضرائب او لاجل بعض المصالح .
- ٢ - الرسوم البلدية .
- ٣ - دخل الدوائر والاملاك .
- ٤ - الغرامات النقدية .
- ٥ - بيوع الاموال المنقولة وغير المنقولة .
- ٦ - الاشياء الموصى بها والهبات .
- ٧ - وخلاف ذلك من الموارد التي لم يذكرها .

مادة ٨٧ - وتتألف موارد الموازنة الاستثنائية من :

١ - الاموال المأخوذة من الاموال الاحتياطية .

٢ - القروض .

٣ - الرسوم التي تفرض بقانون لتأمين نفقات استثنائية طارئة .

٤ - سائر الموارد العارضة التي تحدث وتخصص بنفقة استثنائية .

مادة ٨٨ - تشمل نفقات الموازنة العادية على النفقات السنوية الدائمة العائده المنفعة الحامية ، اما نفقات الموازنة الاستثنائية فتشتمل على النفقات العارضة او الموقرة المدفوعة من موارد استثنائية او من زيادة الموارد العادية .

مادة ٨٩ - نفقات البلدية اجبارية واختيارية .

مادة ٩٠ - ان نفقات البلدية الاجبارية هي :

١ - الرواتب والتعويضات والاجور ونفقات الادارة .

٢ - النفقات اللازمة لانشاء الكهاريز واسالة المياه والانارة والتنظيفات وانشاء الطرق والساحات والحدائق العامة وصيانتها .

٣ - وفاء الديون المستحقة .

٤ - النفقات اللازمة لتنفيذ اختصاصات البلدية الصحية .

٥ - وضع المخططات التنظيمية العمرانية .

اما النفقات الاخرى فاختيارية .

مادة ٩١ - على المحافظين ان يرصدوا في موازنات بلديات الدرجتين الاولى والثانية وقوام المقام في موازنات بقية البلديات المبالغ اللازمة لوفاء الديون المستحقة اذا امتنع المجلس البلدي عن رصدها ، ولا يتخذ هذا التدبير الا بعد دعوة المجلس لاتخاذ قرار بذلك وامتناعه عن تلبية هذه الدعوى .

مادة ٩٢ - يجوز للمجلس البلدي ان يقيد في الموازنة اعتمادا للنفقات غير الملحوظة ويمكن لرئيس البلدية استعمال هذا الاعتماد بقرار من المكتب البلدي .

مادة ٩٣ اذا لم تصدق نهائيا موازنة البلديات لسبب من الاسباب قبل بدء السنة الجديدة تبقى الوردات والنفقات العادية جارية وفقاً لموازنة السنة السابقة على الطريقة الاثني عشرية الى ان تتم المصادقة على الموازنة الجديدة

مادة ٩٤ - يجب ان لا يزيد رواتب جميع الموظفين ومصاريف الادارة عن عشرين بالمائة من موارد البلدية العادية لبلديات الدرجة الاولى والثانية و ٣٠ بالمائة لبلديات الدرجة الثالثة والرابعة .

مادة ٩٥ - يطبق القانون رقم ٢٠٨ الصادر بتاريخ ١٩٥٤/٨/٢ على موظفي بلديات الدرجات الاولى والثانية والثالثة .

الفصل العاشر

المحاسبة

مادة ٩٦ - يجب على رئيس البلدية ان يقدم الى المجلس البلدي في بدء الدورة العادية من كل سنة حسابات البلدية عن السنة المنتهية .

مادة ٩٧ - رئيس البلدية آمر الصرف ولا يجوز له ان يأمر بصرف النفقات ما لم تجر تصفيته بصورة قانونية .

التصفية منوطة برؤساء الدوائر ورئيس كل دائرة يصفي نفقات دائرته .

وفي البلديات التي لارؤساء دوائر فيها يصفي كاتب البلدية كافة النفقات .

يجب قبل كل تصفية ان يبحث القائم بالتصفية عما اذا كان المطلوب من البلدية حقيقيا وثابتا وعن قيمته على وجه الضبط وعما

إذا كان مستحقا ولم يستهلك بدفعه قبلا بطريق التقاص او مرور الزمن او الاسقاط لأي سبب آخر .

يجوز للدائن في كل خلاف يتعلق بالتصفية ان يراجع المحكمة المختصة .

مادة ٩٨ - نجى موارد البلدية التي لم تنص القوانين او الانظمة على كيفية جبايتها وفقا للوائح التي يضعها الرئيس . ثبت المكاتب البلدية بالاعتراضات وتكون قرارات المكاتب المذكورة قابلة للمراجعة لدى القضاء المختص الذي له وحدة حق توقيف تنفيذ القرار .

مادة ٩٩ - كل شخص عين لجباية موارد البلدية يكون مسؤولا عن حساباته ولا يمكنه ان يستلم قوائم الجباية الا بعد ان يقدم الكفالة التي تحددها مكاتب البلدية .

ولا يجوز له ان يقبض اي مبلغ ما لم يعط وصلا بقيمته والا فيلاحق بمادة الاختلاس . الجباة مسؤولون اداريا عن تأخرهم في الجباية الموكولة اليهم وعن عدم جباية المبالغ المستحقة .

مادة ١٠٠ - ان الضرائب المباشرة السنوية المذكورة في لوائح الضرائب تسقط بمرور الزمن وتنتشى نهائيا لصالح المكلفين .

في الواحد والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة الرابعة التي تلي السنة التي سلمت فيها الى قلم الجباية .

يمكن ابطال مفعول مرور الزمن بالشروع لملاحقات تتعلق بتخصيل هذه الضرائب وفقا للاحكام القانونية المأذنة .

مادة ١٠١ - كل الديون المتوجبة على البلدية التي لم يطلب اصحابها تسديدها باستدعاء ذي تاريخ ثابت مقيد في سجلات البلدية قبل الواحد والثلاثين من كانون الاول من السنة الرابعة التي تلي السنة المالية العائدة لهذه الديون تسقط بمرور الزمن وتنتهي بصورة نهائية لصالح البلدية .

مادة ١٠٢ - بوقع رئيس المالية او المحاسب او امر الصرف قبل عرضها على رئيس البلدية وهو مسؤول عن صحة المعاملة التي استوجبت صرف المبلغ المعين في الامر .

مادة ١٠٣ - ان الاعتراضات والحجوزات على الدين وتحويله والتفويض به وسائر الاعمال التي من هذا النوع لا يتم تبليقها بصورة صحيحة الى البلدية الا اذا ابلغت ايضا لرئيس الدائرة المالية او المحاسب .

مادة ١٠٤ - تدفع اوامر الصرف من صندوق البلدية لصاحب

الاستحقاق نفسه او لو كيله القانوني وعلى امين الصندوق ان يطلب
منه ان يؤرخ ويوقع بحضوره على صيغة الابرء المسطرة على امر
الصرف .

ماده ١٠٥ - ريثما يوضع للبلديات نظام محاسبة خاص بها تسيير
في محاسبتها والقواعد المفروضة على موظفي المحاسبة وكيفية جباية
الديون والرسوم وجميع اموال البلدية والغرامات النقدية على
الطريقة المعينة في نظام المحاسبة العامة ما لم يكن فيها مخالفة لاحكام
هذا القانون .

الفصل الحادي عشر

احكام مختلفة

مادة ١٠٦ - يجوز للبلديات ان تعقد فيما بينها اتفاقات في الامور المتعلقة بمصالحها المشتركة وتخضع هذه الاتفاقات لموافقة المراجع الادارية المختصة قبل تنفيذها .

مادة ١٠٧ - آ - يمكن جمع بعض بلديات اقرى المتجاورة التابعة لناحية واحدة وتأليف مجلس واحد منها .

ب - توحد في هذه الحالة موازنة البلديات وتنفق في السبل التي يراها المجلس الموحد مناسبة .

ج - تخضع القرارات التي تتخذ تطبيقا لهذه المادة لموافقة المرجع المختص قبل تنفيذها .

مادة ١٠٨ - تعلن في هو البلديات المخططات المتعلقة بتوسيع الشوارع والساحات وتصنيفها وانشائها وسائر الاعمال التي يصرح انها ذات نفع عام ، ويدعى الجمهور الاطلاع عليها ببيان ينشر في

جريدتين يوميتين ، واذا لم يكن ثمة جرائد في مركز البلدية
فيبلغ من لهم علاقة في هذا المشروع بطريقة التبليغ الشخصي .

مادة ١٠٩ - توضع المخططات في البلديات التي لادوائر فنية
فيها بمعرفة وزارة الاشغال العامة والمواصلات .

مادة ١١٠ - آ - يمكن الاعتراضات على المخططات المشار اليها في
المادتين السابقتين خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلانها او تبليغها .
ب - يقدم الاعتراض باستدعاء يبين فيه المعارض ملاحظاته .

ج - تبث المكاتب البلدية بصورة نهائية بهذه الاعتراضات
خلال مدة اقصاها شهر .

مادة ١١١ - آ - يجوز لمكتب البلدية ان يضع انظمة يخضع
فيها ممارسة جميع الحرف والمهن وفتح المحلات وسير العمل فيها
لشروط خاصة تتعلق بالنظام والامن والصحة والراحة العامة .

ب - كل مخالفة لاحكام هذه الانظمة تودى عدا العقوبات
النقدية الى ايقاف استثمار او اقفال محل مرتكب المخالفة .

ج - تخضع الانظمة التي تضعها مكاتب البلديات في بلديات
الدرجتين الاولى والثانية الى تصديق المحافظ قبل تنفيذها وتخضع
لتصديق القاعم مقام الانظمة التي يضعها رؤساء البلديات في بلديات
الدرجتين الثالثة والرابعة قبل تنفيذها .

د - يجوز بقرار معلى يتخذہ المكتب البلدي إيقاف العمل
او ممارسة الحرفة .

مادة ١١٢ - يمكن لرئيس البلدية بعد الحصول على امر من
النيابة العامة ان يرخص لمأموري البلدية المختصين . دخول المنازل
المأهولة ليجروا فيها جميع المعاينات المنصوص عليها في القانون ويتم هذا
الترخيص بقرار يصدر عن رئيس البلدية تذكر فيه الاسباب الموجهة .
يرافق المختار او معاونه موظفي البلدية واذا حصلت مخالفة او
ممانعة في ذلك فيلاحق شاغل العقار وفقا للاحكام النافذة .

مادة ١١٣ - يعاقب كل من يخالف الانظمة التي تصدرها
البلدية ضمن صلاحياتها بغرامة تتراوح بين ليرة سورية وخمسة
ليرة سورية ويمكن علاوة على ذلك اقفال المحلات التي حدثت فيها
المخالفة .

مادة ١١٤ - آ - يعقب المخالفات المذكورة في المادة السابقة
مأمورو الشرطة البلدية وموظفوها المحلفون ويضعون بها ضبوطة
تودع للقضاء .

ب - تستوفي الفرامات التي يحكم بها لصالح خزينة البلديات .
مادة ١١٥ - اذا تمتنع المخالف عن دفع الغرامة فتبدل بالحبس .

الفصل الثاني عشر

اعطام انتفاية

مادة ١١٦ - ١ - لا يجوز تقسيم او افراز او تنظيم الاراضي الى قطع معدة للبناء ضمن حدود البلدية بدون مصور يصدق عليه مسبقا رئيس البلدية .

٢ - كل عقد بيع او قسيمة يتطلب تقسيم اراض لايسجل في السجل العقاري الا استنادا للمصور المشار اليه في الفقرة الاولى من هذه المادة .

مادة ١١٧ - ان اشغال الاملاك العامة او تعاطي المهني عليها ممنوعان بدون رخصة سابقة من رئيس البلدية ذي العلاقة .

تعطى الرخصة بعد دفع الرسم المعين في القانون المالي للبلديات .

مادة ١١٨ - اذا وقعت مخالفة في بناء ملك خاص او استدعت الضرورة الصحية او الفنية القيام فيه بعمل من الاعمال التي تتعلق

بالصالح العام فيأمر رئيس البلدية المخالف او شاغل الملك بإزالة المخالفة او القيام بالعمل المطلوب فإذا رفض او استنكف فيقوم رئيس البلدية بإزالة المخالفة او يقوم بالعمل على نفقة المخالف او شاغل الملك عدا عن الجزاء النقدي الذي يرتبه عليه مكتب البلدية .

مادة ١١٩ - لا يجوز لأي كان ان يشيد اى بناء او يجري اى عمل من اعمال الترميم او التغيير او التمهيد او الهدم في بناء قائم قبل ان يحصل على رخصة مسبقة من رئيس البلدية ويجب ان تكون هذه الاعمال موافقة الانظمة التي تضعها البلدية .

مادة ١٢٠ - لا يجوز قطع اى شجرة في المناطق المشجرة الموجودة ضمن حدود البلدية قبل الحصول على رخصة مسبقة من رئيس البلدية وفي وسع رئيس البلدية قبل ان يعطي هذه الرخصة ان يأخذ تعهداً من صاحب العلاقة بغرس عدد معين من الاشجار بدلا عن كل شجرة يقطعها .

اذا انقضى موسم الغرس ولم يقم صاحب العلاقة بتعهده فغرس الاشجار المذكورة بمعرفة البلدية على نفقته عدا عن الجزاء الذي يرتبه عليه مكتب البلدية .

مادة ١٢١ - آ - لا ينجم عن تنفيذ الرخص والاجازات القانونية

التي يمنحها رئيس البلدية اية مسؤولية على البلدية اذ ان اعطاء الرخص والاجازات لا يقصد منها الا الدلالة على ان الادارة لاتمانع في العمل المطلوب اجراؤه .

ب - يمكن لرئيس البلدية سحب الرخص والاجازات التي يمنحها بقرار معلل يتخذ بناء على موافقة مكتب البلدية . وفي هذه الحالة يترتب على البلدية ان تعوض على صاحب الرخصة او الاجازة تعويضاً عادلاً عن الضرر الحقيقي الذي يلحق به من جراء ذلك .

ج - تعود البلدية حكماً على المسؤولين الذين منحوا رخص بناء مخالفة للمخطط التنظيمي العمراني او نظام ضابطة البناء بكافة الاضرار التي لحقت صندوق البلدية او جزء منها بالاضافة الى ملاحقتهم مسلكياً وقضائياً .

د - يمكن الغاء الرخص والاجازات بقرار يتخذ رئيس البلدية اذا خالف صاحبها مضمونها وفي هذه الحالة لا يترتب على الالغاء اي تعويض .

مادة ١٢٢ - تجري انتخابات المجالس البلدية خلال مدة لاتتجاوز خمسة اشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون .

مادة ١٢٣ - يضع وزير الداخلية تعاليم وزارية بكيفية تطبيق احكام هذا القانون .

مادة ١٢٤ - تلقى جميع الاحكام المخالفة لاحكام هذا القانون .
مادة ١٢٥ - وزراء الدولة مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .
دمشق في ٢٣ / ١ / ١٩٥٦

شكري القوتلي

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية

سعيد الغزي

وزير الداخلية

وزير العدلية

وزير دولة

علي بوظو

منير العجلاني

حسن الاطرش

وزير الاسغال العامة والمواصلات

وزير الدفاع الوطني

عبد الباقي نظام الدين

رشاد برمدا

وزير المالية

وزير دولة

و : وزير الاقتصاد الوطني

رشاد برمدا

محمد سليمان الاحمد

سعيد الغزي

وزير الصحة والاسعاف العام

وزير الزراعة

بدري عبود

مصطفى ميرزا

وزير المعارف

وزير دولة

مأمون الكزبري

اسعد هارون

تطلب

عموم القوانين السورية الحديثة

من مكتبة

محمد حسين النوري

متعدد الصحف العربية

دمشق هاتف ١٤٥٣٠

ومن عموم وكلائه

في البلاد العربية

LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

Princeton University Library



32101 107020057

KMU293

.7

.S975

1956